



■ الميثاق - متابعات:

ناقش مجلس الشورى الاسبوع الماضي واحدة من أهم القضايا التي تهدد الانسان اليمني والبيئة الحية والتي تتمثل في المبيدات والمخدرات الزراعية. حيث اتسعت هذه الظاهرة من خلال الاستخدام العشوائي لكل ما هو مأكول من خضروات وفواكه عن طريق الرش والتسميد. لذا انتشرت العديد من الامراض الخطيرة كالسرطان والجذام والموت الفجائي والغسل الكلوي والكبد والقلب... الخ من الامراض القاتلة.. في حين ان العالم بدأ العزوف عن استخدام المبيدات والمخدرات الزراعية المدمرة بتابع اساليب حديثة وعلمية وفي معظمها تعتمد على اسلوب مكافحة البيولوجية واستخدام الطرق الوبائية. في وقت نحن في اليمن لانأخذ الأمر بأنه يتعلق بنا كشعب وكامة ويتعلق بمستقبل الاجيال القادمة. ونخشى ان تصل الى مرحلة يفرض علينا الآخرون حظراً صحياً - حسب قول الدكتور فضل ابو غانم عضو المجلس - الذي اشار الى ان كل التقارير المقدمة في بلادنا تأتي بنفس المفردات - عدم - غياب - عشوائية.. الى آخر تلك المفردات التي تكشف عورات ومعايير الفساد.. فلماذا لا نحاول - بعد - تغيير تلك المفردات لتصبح القوانين والنظم والرقابة والجزاء والنواب حاضرة.. ما الذي يمنعنا حيث والفساد اصبح علامة تميزنا عن غيرنا من الشعوب؟!

## المبيدات والمخدرات الزراعية

# أين تكمن المشكلة؟!

### اختيار

د. فضل ابو غانم اشار الى ان المادة (٢٨) من القانون تقول انه على جميع اجهزة القوات المسلحة والامن والجمارك والتموين والتجارة والموانئ والمطارات والبريد والجهات ذات العلاقة.. والمشرع قد أكد مشكوراً على مصادقية هذا القانون.. فالامر ليس إلزاماً.. فما قيمة قانون ترك للمسئول عن تنفيذه ان يختار بين ان ينفذ او لا؟ فهل هناك اهمال أكثر من هذا في التشريع. وهل هناك من طرف امر من هذا في التنفيذ؟

وكثيرة هي فقرات المواد التي اعطت هذه القضية اهمية كبرى ومع ذلك لم نجد اي تفاعل معها رغم وجود المخالفات التي تم القبض عليها او المستتر عنها.

### تتائج وخيمة

وعليه أكد التقرير المقدم الى مجلس الشورى ان العديد من المبيدات اذ لفترة زمنية واجباتها وعملت مفعولها وبعد فترة من الارتياح لها ظهرت مشاكلها وبسرعة كبيرة.. اذ نجد اليوم معظم المبيدات المستخدمة لمكافحة الحشرات الضارة تقتل الطيور والاسماك والنحل وبود الحزير والحشرات النافعة والتي تفيد المزارع والبيئة بقتل الحشرات الضارة.. اذ اصبح المبيدات نعمة اكثر منها رحمة والاكثر من ذلك يبرز اتساع تاثيراتها على الانسان بظهور حالات مرضية على الانسان والحيوان في المدى القريب والقصير اذا ما دخلت الجسم..

### ضرورت

ونجد نتيجة لذلك ان العالم والمجتمعات لم تستطع او تتخّن لهذه الظاهرة وهذا الخطر المتزايد - كما نص على ذلك التقرير - اذ تعالت الاصوات والاعتراضات المناهية لوقف استعمالات المبيدات خاصة تلك الاستعمالات غير السليمة.. اذ اتجهت العديد من البلدان نحو اصدار التشريعات ومنع صنعها وحتى دخولها.. لذا أكد اعضاء مجلس الشورى على اهمية دور الجهات المعنية في التطبيق الصارم للقانون الخاص بالمبيدات حماية للمجتمع والبيئة.. كما أكدوا على اهمية الارشاد الزراعي وعلى ضرورة تبني حملة وطنية واسعة النطاق تشترك فيها مختلف الجهات المعنية ووسائل الاعلام ومنظمات المجتمع المدني بهدف التوعية بمخاطر الاستخدام العشوائي للمبيدات.. كما اوصت المناقشات بتطوير وترقية الامكانيات الفنية والمختبرية اللازمة للتعامل مع المبيدات والمخدرات الزراعية. كما اوصت باتخاذ عقوبات رادعة ضد المخالفين لاحكام القانون من خلال نياية متخصصة بهذا النوع من القضايا ودعت المناقشات الى اثناء شركة عامة يعهد اليها مهمة تصنيع واستيراد المبيدات والمخدرات الزراعية ذات الطبيعة الحساسة بهدف وضع حد للتجاوزات التي تتم من قبل المستوردين.

### ■ نخشى أن

### نصل إلى مرحلة

### يفرض علينا

### الأخرون حظراً

### صحياً

### ■ المبيدات خلقت

### أمراضاً خطيرة وعصية

### أبرزها «السرطان»

### الفشل الكلوي-الكبد»



### ■ عدم التفاعل مع

### التوجيهات والقرارات

### والأوامر حول إيجاد

### آلية تنظم استيراد

### المبيدات

### ■ القانون لاسمع له

### ولا بصير حتى يكون

### مسئولاً عن نفسه

### ومحاسباً على تقصيره

## ■ رغم مرور سبع سنوات على صدور قانون المبيدات إلا أننا لم نلمس شيئاً

### كتب/ توفيق الشرعبي

الأخر ليحمل تراخيص.. فابن القانون من كل ذلك وأين الجهات المعنية بتنفيذه؟

لذا نقول ان القانون لاسمع له ولا بصير ولا فؤاد حتى يكون مسؤولاً عن نفسه ومحاسباً على تقصيره كما يقول القانون نفسه في الفقرة «ب»: يحظر ادخال او اخراج او عبور أي مبيد إلا من خلال المنافذ الرسمية للجمهورية والمحددة في تصريح الاستيراد او التصدير.. فمتى تم تنفيذ ذلك الخطر: ان الحقيقة تقول اننا اليوم وبعد سبع سنوات من صدور القانون لئلمس وجوداً للحظر..

من الجهات المختصة وفي حالة المخالفة يعرض المخالف نفسه للعقوبات وماهو التقرير المقدم من قبل اللجنة يقول: ويعد مضي سبع سنوات من تاريخ صدوره - عشوائية الاتجار بالمبيدات والاسمدة والمخدرات الزراعية المختلفة اذ تحتضن المدن والمناطق - بحسب الدكتور ابو غانم- التي تتجمع فيها الزراعة والأسواق تكافئ بيع التجزئة منها يحمل ترخيصاً والبعض

طلب تسجيل المبيد اضافة الى غياب آلية التعامل مع ما يتم استيراده من اسمدة كيميائية ومخدرات زراعية مختلفة وعدم الالتزام بالقواعد الخاصة بتداول المبيدات والتي نص عليها القانون وعشوائية الاتجار بالمبيدات والاسمدة وتعدد التجار والمتاجرين بهذه المواد بعيداً عن الالتزام بشروط الاستيراد والبيع، والتداول والتخزين كما ذكر ذلك التقرير المقدم و اشار اليه الاعضاء في مداخلتهم النقاشية.

● القانون يمنع منعاً باتاً ادخال اي مبيد مهما كان نوعه او كميته إلا بتصريح مسبق

### الوضع الراهن

التقرير الذي قدمته اللجنة الزراعية والاسماك والموارد المائية الى المجلس عرض الوضع الراهن لاقتناء كل جديد يأتي من هنا وهناك في ظل غياب مراكز البحوث المتخصصة والتزايد الملحوظ في تجارة المبيدات الكيماوية والمخدرات الزراعية كالمخصبات والاسمدة واستخدامها في ظل غياب الرقابة والإشراف وعدم فاعلية التشريع وغياب الارشاد الزراعي والتثقيف الصحي لاستخدام هذه المبيدات بحسب القاضي يحيى قحطان- الذي دعا الجميع الى تضافر الجهود لتوعية المجتمع بالمخاطر الجسيمة والمدمرة للانسان والبيئة.

### مسئولية وطنية

ولخطورة ما نحن فيه فإن الموضوع مهم صحياً وبيئياً واقتصادياً وامنياً وسياسياً ويجب ان نتأمله بمسئولية وطنية كما أكد على ذلك الدكتور احمد الاصبحي و اضاف: ان الامر يتعلق بمصادر الاستيراد ومنافذه وانتشار ظاهرة التهريب وغياب المختبرات الجيزة وغياب فاعلية التوجيه والارشاد الزراعي والصحي في هذا المجال خصوصاً وغياب الالتزام الكامل ببيع وتداول وتخزين المبيدات والمركبات الكيماوية.. حيث توجد اسواق في مواقع غير مناسبة تتوسط تجمعات سكانية وأخرى مجاورة.. ناهيك عن استخدام المبيدات المنتهية صلاحيتها أو المغشوشة والمستوردة بطرق رسمية.

### عدم التفاعل

ومما يزيد الامور خطورة عدم التفاعل الواضح مع التوجيهات والقرارات والامور والمذكرات حول إيجاد آلية لعملية استيراد المبيدات وتنسيق الاسمدة والرقابة عليها. الامر الذي يظهر ان الاشكالية تكمن بدرجة اساسية في ضعف الآليات التنفيذية والرقابية وتدني مستوى الوعي وسط قطاع المواطنين المتعاملين مع المبيدات والمخدرات الزراعية وما يترتب عليها من اخطار سواء يجهل الكثير او بانانية من يبحث عن الربح القاتل خارج ضوابط القانون والنظام بحد قول الدكتور الاصبحي.

### سبع سنوات من صدوره!!

وبالرغم من ان القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٩م قد عالج من خلال صولته السبعة ومواده (٣٦) العديد من القضايا المتعلقة بتنظيم تداول المبيدات بما في ذلك تسجيلها والوقاية منها والتفتيش عن اية عملية من عمليات تداول المبيدات مروراً بالعقوبات - كما جاء في التقرير المقدم الى مجلس الشورى- نجد عدم التزام الجهات ذات العلاقة بخطوات التسجيل وفقاً لنموذج

# ٣٠ نوفمبر

بمناسبة احتفالنا بذكرى رحيل أخرجدي بريطاني  
من وطننا الحبيب في الـ «٣٠» من نوفمبر عام ١٩٦٧م..  
يسرنا أن نتقدم بالتهاني القلبية الصادقة.. إلى فخامة الأخ/  
**علاء عبدالله صالح**  
رئيس الجمهورية - رئيس المؤتمر الشعبي العام  
باني النهضة الوطنية الحديثة ومجسد أهداف الثورة  
ومبادئها على واقع الوطن المعطاء..  
والي أبناء شعبنا وقواته المسلحة..  
وكل عام والجميع بخير

## الشركة اليمنية لتكرير النفط

مهندس / مسعد الصباري  
المدير العام التنفيذي